مجلة تكريت للعلوم السياسية

اسم المقال: المواطنة في العراق بعد 2003 ... دراسة في الاسباب والتحديات
اسم الكاتب: م.م. عماد وكاع عجيل
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7725
تاريخ الاسترداد: 2025/04/19 00:53 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

DOI: https://doi.org/10.25130/tjfps.v4i8.108

TJFPS

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

المواطنة في العراق بعد 2003... دراسة في الاسباب والتحديات

Citizenship in Iraq after 2003... A study of the causes and challenges

Emad Wakaa Ajeel
Tikrit University / College of Basic Education / Shirqat

م.م. عماد وكاع عجيل *
جامعة تكريت / كلية التربية الأساسية / الشرقاط

Article info.

Article history:
- Received 14\7\2016
- Accepted 20\8\2016
- Available online 31\12\2016

Keywords:
- Citizenship
- Iraq
- causes and challenges
- political systems

©2016 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: Citizenship, with a simple definition, is represented by the rights and duties guaranteed by the constitution, and among these rights is the right to political, social, economic, media and cultural participation, in addition to equality before the law. Preferring the national interest over the local interest. The citizenship crisis is an important factor in achieving political and social development, because the efforts that can be made to overcome the crisis aim at forming and strengthening the political and social structure. The pluralism that Iraqi society enjoys is not a negative condition, but rather there are those He tried to use this social fabric for the purpose of achieving political or social gains by provoking sectarian strife, killing over identity, displacement, and other methods that the Iraqi people realized are dangerous, so it requires the political system in Iraq to believe in pluralism in all fields in order to preserve the rights and freedoms of all An individual, which in turn forms the basis for building citizenship.

*Corresponding Author: Emad Wakaa Ajeel, E-Mail: Tel:, Affiliation: Tikrit University / College of Basic Education / Shirqat

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
الاستلام: 14 \ 7 \ 2016
القبول:20 \8\ 2016
النشر :31 \ 12 \ 2016

الكلمات المفتاحية :
–المواطنة
– العراق
– الاسباب والتحديات
– النظام السياسي

الخلاصة : المواطنة بتعريف بسيط تتمثل بالحقوق والواجبات التي كفلها الدستور، ومن هذه الحقوق الحق في المشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والاعلامية والثقافية، اضافة الى المساواة امام القانون، وان مصدر الوعي بالمواطنة يتأتى من منظومة قيم تشكل بدورها الثقافة السياسية للمواطن من خلال تفضيل المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، وتفضيل المصلحة الوطنية على المصلحة المحلية.ان ازمة المواطنة تشكل عاملاً مهماً من عوامل تحقيق التنمية السياسية والاجتماعية، وذلك لان الجهود التي يمكن ان تبذل لتجاوز الازمة تهدف الى تكوين وتقوية البنية السياسية والاجتماعية، فالتعددية التي يتمتع بها المجتمع العراقي ليست حالة سلبية، وانما هناك من حاول استخدام هذا النسيج الاجتماعي لغرض تحقيق مكاسب سياسية او اجتماعية من خلال اثارة الفتن الطائفية والقتل على الهوية والتهجير وغيرها من الاساليب التي ادرك ابناء الشعب العراقي خطورتها، لذا يتطلب من النظام السياسي في العراق ان يؤمن بالتعددية في جميع المجالات من اجل الحفاظ على الحقوق والحريات لكل فرد والتي تشكل بدورها الاساس في بناء المواطنة.

مقدمة

بعد التغيرات الكبيرة التي شهدها العراق في التاسع من نيسان 2003، وخضوعه للاحتلال الامريكي، وصدور قرارات مجلس الامن (1483) في 2003، وقرار(1500) في 2003، وقرار(1511) في 2003، التي أكدت على ذلك، وما احدثه ذلك من تغيرات كبيرة اصابت بنية المجتمع العراقي، وخاصة مفهوم المواطنة الذي اصابه الشلل، سيما في ظل السياسات الحكومية والاجواء المشحونة بالتوتر والقلق وفقدان الامن، اخذت الاصوات ترتفع حول ضرورة تنمية روح المواطنة والدعوة الى جعل مصلحة البلاد فوق كل اعتبار، وبالتالي يمكن ان يوصلنا ذلك الى بذور التحول الديمقراطي الذي شهده العراق بعد عام 2003، فما يحصل الان في العراق لا يمكن ان يندرج تحت مسمى التحول الديمقراطي، وانما عبارة عن موجات من الفوضى والتخبط العشوائي الذي تحركه النزعات الطائفية والمصالح الفردية، فالعراق في وضعه الحالي لا يعد بلداً ديمقراطياً، فهناك عدة تحديات ومعوقات تعوق عملية تحقيق وتطبيق الديمقراطية، اذ لابد لبقاء اي مجتمع الحفاظ على الشعور والاحساس بالانتماء لدى الفرد لهذا المجتمع، فكلما توفرت مقومات سياسية وتشريعات قانونية تنبذ التباين والتمييز بين ابناء الوطن على اسس طائفية وقومية كلما زاد الولاء للوطن

ونمت المواطنة بين مكونات المجتمع المختلفة وهذا التوجه يُعد من اهم مقومات التحول الديمقراطي وتعزيز المواطنة.

اهمية البحث

تتمثل اهمية البحث في التغييرات السياسية التي حصلت في العراق بعد الاحتلال، اذ شهد العراق ولايزال تحولاً على جميع المستويات، ابرزها التغيير الذي طرأ على بنية النظام السياسي، وان تعزيز ثقافة المواطنة وفق اطار وطني واحد بعيد عن الانقسام والتفكك والاعتراف بالتنوع والتعدد العرقي والثقافي والمذهبي والديني واعطاء كل جزء من مكونات الشعب العراقي حقه في التعبير عن وجوده دون اقصاء او تهميش، هذا الامر بحد ذاته هو الضمانة الاساسية للمواطنة العراقية، فلا يمكن بناء البلد وتطوره والنهوض به في حال ضعف المواطنة، وبالتالي الوصول الى الهدف الاسمى وهو ايجاد نظام ديمقراطي، والتي تسعى جميع الانظمة السياسية للوصول اليه.

اشكالية البحث

ان اشكالية البحث تكمن في كيفية بناء الدولة العراقية لتعزيز المواطنة الحقيقية، في ظل وجود تحديات عدة تتمثل في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فما حصل بعد 2003، سواء بإرادة خارجية ارادت بناء الدولة العراقية على وفق رؤاها الخاصة، او في المشاكل الداخلية من حيث التطبيق العملي لتعزيز المواطنة، اذ سعى بعض مكونات المجتمع العراقي الى احتكار الدولة واستخدامها كأداة لتحقيق اهداف سياسية وذلك ما شكل عائقاً امام امكانية قيام الدولة العراقية على اساس المواطنة مما جعل البلاد تشهد العديد من الصراعات الداخلية بين مكونات المجتمع العراقي. اضافة الى تبني الحكومة النظام التوافقي على اساس المحاصصة الطائفية.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان المواطنة في العراق تتأثر بدرجة كبيرة على توفر المؤسسات السياسية الديمقراطية وتعزيز وتفعيل دورها، والتي تعمل على كبح الانفراد بالسلطة وفرص التحول الى الدكتاتورية، والوصول الى حد من التوازن بين المصالح الاجتماعية، وازدياد درجة الاندماج الثقافي، من

خلال وجود ثقافات تتجاوز الهويات الفرعية، مع احترام الخصوصيات، لكن دون ان تطغى على الهوية والمواطنة العراقية، فالمواطنة في العراق بعد 2003، تعاني من مشاكل كبيرة، فهناك ازمة ثقة بين المجتمع والنظام السياسي، وبالتالي لا يمكن للفرد ان يقوم بدوره الحقيقي في ظل وجود تلك الازمة.

منهجية البحث

تم الاعتماد على منهج التحليل النظمي الذي يسعى لدراسة الظاهرة وتحليل وتحديد الاطار العام لها.

هيكلية البحث

تم تقسيم البحث الى مبحثين تضمن المبحث الاول المواطنة في العراق بعد 2003، وتم تقسيمه الى مطلبين، المطلب الاول تناول تعريف المواطنة، فيما تناول المطلب الثاني ازمة المواطنة في العراق بعد 2003، فيما تناول المبحث الثاني: التحديات التي تواجه المواطنة في العراق بعد 2003. وتم تقسيمه الى مطلبين، المطلب الاول اسباب تراجع الشعور بالمواطنة، اما المطلب الثاني فتناول سبل تعزيز المواطنة.

المبحث الاول: المواطنة في العراق بعد 2003.

تعريف المصطلح.

المفاهيم اسماء العالم ومفاتيح معرفته، يحمل كل منها، فضلاً عن دلالته اللغوية والاصلاحية، تاريخه الخاص، مشفوعاً بشحنة أيدلولوجية مصدرها الأنساق والخطابات التي اندرج فيها، واكتسب من كل نسق أو خطاب دلالة خاصة غلبت عليه في حين من الاحيان أو في كثير من الاحيان، فلا يكاد يعرف الا بها، لذلك تقتضي الموضوعية تحرير المفهوم من شباك الايدلوجية، وان تحديد معاني الالفاظ والمصطلحات التي تستخدم في أي بحث أو حوار أمر ضروري ومهم لاستبعاد الكثير من عوامل الاختلاف ومسبباته الناجمة عادة عن الفهم المتباين لها، وعن اختلاف مضامينها في أذهان المتحاورين.

اولاً: تعريف المواطنة

ينطوي مفهوم المواطنة على إشكالية كبيرة في تحديد معنى المفهوم بين الكتاب والمختصين كونه مفهوم يحتمل وجهات نظر مختلفة لشموله جوانب عديدة: سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، كل مختص ينطلق من الزاوية التي يرى انها الأدق والاصح في تحديد مفهوم المواطنة، فالمواطنة لغةً مأخوذة من الوطن، المنزل الذي تقيم به وهو موطن الانسان وعمله، وطن يطن وطنا اقام به، وطن البلد اتّخذه وطناً، وجع

الوطن اوطان وتعني منزل واقامة الانسان ولد فيه ام لم يلد فيه[1]. والمواطنة صيغة فعل واطن، وهو الفعل المزيد يدل على حالة المشاركة في الوطن نفسه، والمواطن هو الانسان الذي ينشأ معك في وطن واحد، أو الذي يقيم معك فيه[2].

اما اصطلاحاً فهي تعني الاشتراك في الحياة بتعاقب الاجيال على بقعة جغرافية محددة ضمن ظروف ومعايير ومتغيرات مستمرة، وهي ايضاً حق مشاركة الاخرين في الحياة في ظل ظروف بيئية واقتصادية وتشريعية تمارس تأثيراً عادلاً على المواطنين.[3]

فالمواطن اذن هو الإنسان الذي يستقر في بقعة ارض معينة وينتسب إليه، أي مكان الإقامة أو الاستقرار أو الولادة أو التربية، فالمواطنة نسبة الى الوطن وهو المكان الذي ينتمي اليه الفرد او الجماعة تراثيا وتاريخيا وجغرافيا كذا الشعور بالتعلق به اكثر من غيره، وعرفت دائرة المعارف البريطانية المواطنة (citizenship) بأنها (علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة، والمواطنة تدل ضمناً على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات، وهي على وجه العموم تسبغ على المواطنة حقوقاً سياسيةً مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة)[4].

ويعرفها عزمي بشارة بأنها (عبارة عن عضوية في الدولة اذا كانت هذه الدولة تعكس حق تقرير المصير لجماعة او عدة جماعات، وان تكون المواطنة هي القاعدة لحالة الحوار بين جماعات بحيث تصلح اساساً مدنياً للعيش المشترك)[5]. ويرى برهان غليون ان المواطنة هي (تحالف وتضامن بين اناس احرار متساوين في القرار والدور والمكانة)[6]. فالمواطنة حقوق وواجبات، ومبادرة الإنسان ومسؤوليته تجاه نفسه وتجاه الجماعة التي ينتمي إليها، وهذه الحقوق والواجبات لا تمارس إلا في مجتمع عادل وديمقراطي يحرص

([1]) ابن منظور، لسان العرب ،ج15، دار صادر للطبع والنشر، بيروت، 2000، ص231.

([2]) المنجد في اللغة, ط20, دار المشرق، بيروت، 1986, ص 906.

([3]) محمد احمد درويش، العولمة والمواطنة والانتماء الوطني، عالم الكتب، القاهرة، 2009، ص143.

(1) علي خليفة الكواري وأخرون، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص30.

(2) عزمي بشارة، في المسألة العربية مقدمة لبيان ديمقراطي عربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص156.

([6]) برهان غليون، نقد السياسة: الدين والدولة، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، القاهرة، 1993، ص146.

على المساواة وتكافؤ الفرص وتحمّل أعباء التضحية من أجل ترسيخ هذه المبادئ وحمايتها وفتح آفاق تحسين ممارستها برؤية تتطلع إلى المستقبل وبحماس لاتطغى فيه العاطفة على العقل والحكمة.

ولهذا فهي تعني بشكل بسيط وواضح الانتماء الى الوطن والولاء له، ولهذا التعبير دلالته القانونية والسياسية، تمتد لتشمل ابناء الشعب جميعاً بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات تجاهه، وبغض النظر عن انتمائهم فهي الاطار الذي يضم الانتماءات القومية والطائفية والدينية كافة، وهي نقيض للتعصب والانغلاق، بل هي القبول والمشاركة للجميع[7]. تجدر الاشارة بان عنصر الانتماء[*] هو المعنى الحقيقي لمفهوم المواطنة وبدونه لا قيمة للمواطنة التي تبقى مجرد جنسية تمنح حقوقاً وتفرض واجبات ولا تعبر إلا عن التابعية ووثيقة سفر لاجتياز الحدود.

ثانياً: اركان المواطنة

ذهب البعض إلى القول بأن هناك ركنين أساسيين للمواطنة هما[8]:-

اولاً: المشاركة في الحكم، بمعنى مشاركة الشعب في الحكم بصورة من الصور، بوصفه مصدر السلطات، ومخول السيادة للحاكم.

ثانياً: المساواة بين جميع المواطنين اذ يعد المحك الاساسي للمواطنة.

فمبدأ المواطنة يؤكد من الناحية السياسية على حق المشاركة السياسية الفعالة وصولاً إلى المساواة السياسية بين جميع المواطنين وأهليتهم الدستورية لتقليد الناصب العامة، وقانونياً يتحقق المبدأ عندما يتم تحديده دستورياً لكل من يحمل جنسية الدولة دون تمييز بسبب العرق أو اللغة أو الدين، كما تتدرج ممارسة

(4) محمود سالم السامرائي، المواطنة والديمقراطية، مجلة دراسات اقليمية، العدد (13)، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، 2009، ص15.

(*) الانتماء لغة هو الانتساب، والذي يعني تبعية كل فرد لمجموعته التي تؤلف الشعب، ويكون الانتساب لكيان ما، يكون الفرد متوحداً معه مندمجاً فيه باعتباره عضواً مقبولاً يحمل شرف الانتساب إليه، ويشعر بالأمان فيه، ويكون هذا الكيان جماعة، او طبقة، او وطن، كما يستبعد في هذه الجماعة وجود الاجنبي الذي لا يتمتع الذي لا يتمتع بما يوجد من قوانين وانظمة خاصة، ويعتمد مفهوم الانتماء على معيار مسقط الرأس، أي رابطة الارض، التي تتحد بعلاقة إنتماء للسيادة القومية للشعب أو الامة ضمن رقعة محددة من الارض هي الوطن. للمزيد عن مفهوم الانتماء لغة واصطلاحاً ينظر: المنجد في اللغة والاعلام، ط20، دار المشرق، بيروت، 1986، ص840.

(1) ياسر خالد عبد بركات، مبدأ المواطنة: استحقاق الدستور الدائم، مركز المستقبل للدراسات والبحوث، بيروت، 2005، ص2

حقوق المواطنة من مجرد المساواة القانونية إلى المساواة الحقيقية عندما يمتلك المواطن مصادر المشاركة السياسية واقعياً، عندما يمكّن النظام السياسي والاجتماعي تدريجياً كل مواطن من حرية التعبير والتنظيم، ويضمن له الحد الادنى من الدخل والثروة والمكانة الاجتماعية والثقافية التي تحرر إرادته وتسمح له بالمشاركة على قدم المساواة مع غيره في عملية اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة[9].

لذلك فان مفهوم المواطنة ومعناها مرتبط بشكل وثيق بالأساسين السابقين، فبتحقيق هذين الأساسين يتحقق انتماء المواطن وولاؤه لوطنه وتفاعله الإيجابي مع مواطنيه، نتيجة القدرة على المشاركة الفعلية والشعور بالإنصاف وارتفاع الروح الوطنية لديه عند أداء واجباته في الدفاع عن الوطن ودفع الضرائب واطاعة القوانين والأنظمة، ومما لا شك فيه انه من الضروري أن يكون هذين الأساسين منصوص عليهما بشكل واضح لا يحتمل التأويل في دستور ديمقراطي مرتكز على مبادئ ديمقراطية قائمة على أساس أن الشعب مصدر السلطات، وسيطرة أحكام القانون والمساواة أمامه، وعدم الجمع بين أي من السلطة التشريعية أو التنفيذية أو القضائية في يد شخص أو جهة واحدة، وضمان الحقوق والحريات العامة دستورياً وقانونياً ومجتمعياً من خلال تنمية قدرة الرأي العام ومنظمات المجتمع المدني على الدفاع عن الحريات العامة وحقوق الإنسان، وتداول السلطة بشكل سلمي ودوري وفق انتخابات عامة حرة نزيهة تحت إشراف قضائي مستقل[10].

وبهذا المنظور تتجلى حقيقة لا لبس فيها وهي: أن المواطنة ليست شعاراً مجرداً عن حقائق ووقائع الحياة، وإنما هي منظومة قيمية وإدارية وسياسية، تتجه بكل إمكاناتها لمنح المواطن كل حقوقه، وتحفزه للالتزام بكل واجباته ومسؤولياته، فالثالوث القيمي (العدالة، الحرية، المساواة) هو الذي يمنح مفهوم المواطنة معناه الحقيقي، ويخرج المواطن من حالته السلبية المجردة إلى مشارك حقيقي وفعّال في كل الأنشطة الوطنية، وبهذا يتضح أن المواطنة هي حقوق وواجبات، منهج وممارسة، آفاق وتطلعات، حقائق دستورية وسياسية، ووقائع اجتماعية وثقافية.

([9]) علي خليفة الكواري، المواطنة في الدول العربية، شبكة المعلومات العالمية :
http://www.Arabsfordemocracy.org

(2) ليث زيدان، مفهوم المواطنة في النظام الديمقراطي – التربية المواطنية، الحوار المتمدن–العدد: 1933 – 2007 / 6 / 1

ثالثاً: العلاقة بين المواطنة والمجتمع المدني والديمقراطية

المواطنة بوصفها انتماء إلى(الوطن، الدولة) لا تثمر إلا في جذر الديمقراطية، كون الديموقراطية تقوم على أساس الاعتراف بالإنسان، بحقوقه وحرياته بغض النظر عن الانتماءات الاثنية، وعلى أساس حق المواطن في التعبير والمشاركة في صنع القرار، وهي ذاتها مقومات المواطنة الفعّالة والصالحة في ظل الانتماء إلى الوطن والدولة[11]. اذ لا يمكن الفصل بين فكرتي المواطنة والديموقراطية، ففكرة المواطنة هي من إفرازات الفكر والنظام الديموقراطي، بمعنى أنها ولدت من رحم الثقافة الديموقراطية وتعترف بأن المواطن (الإنسان)هو مصدر جميع السلطات السياسية، وبدون الديموقراطية لا تنمو فكرة المواطنة[12].

كما ان الديمقراطية والمجتمع المدني صنوان لا يفترقان، فالديمقراطية بوصفها الإطار الضروري لتمكين أفراد المجتمع من ممارسة حقوقهم وحرياتهم من جهة، وتمكين الحاكمين من الشرعية التي تبرر سلطتهم من جهة أخرى، إنما تتم من خلال الممارسة الديمقراطية، وتتأتى عبر مؤسسات المجتمع المدني التي هي جزء من شروط الديمقراطية نفسها، فممارسة الحقوق تنشأ مؤسسات المجتمع المدني وبتغلغلها في جسم المجتمع تتعمق الممارسة الديمقراطية بدورها، ومن دون المجتمع المدني يكون الأفراد مجرد أشياء وليسوا مواطنين في دولة ديمقراطية، فالديمقراطية اذ تعني المشاركة في القرارات التي تؤثر في حياة الفرد ومصيره يستحيل ان توجد دون مجتمع مدني[13]، وتتجسد المواطنة في حصول الناس بغض النظر عن الفوارق الطبيعية

([11]) حسين درويش العادلي، المواطنة الديموقراطية والفاعلية الاجتماعية، مجلة الإسلام والديموقراطية، عدد(10)، منظمة الاسلام والديمقراطية، بغداد، 2005، ص 134.

([12]) يوسف كوران، مقدمة لفهم فكرة المواطنة، إصدارات الاتحاد الوطني الكوردستاني، بغداد، (د.ت)، ص 11.

([3]) للمزيد عن علاقة الديمقراطية بمنظمات المجتمع المدني ينظر المصادر التالية:-

- فالح عبد الجبار، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق، مركز ابن خلدون بالاشتراك مع دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، 1995، ص ص6-7.
- سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة، 1995. ص6.
- محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997. ص133.
- عبد الغفار شكر، المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية، دار الفكر، دمشق، 2003، ص57.
- أمل هندي الخزعلي، دور مؤسسات المجتمع المدني في التغيير الديمقراطي، مجلة أوراق عراقية، العدد (3) مركز الفجر للدراسات والبحوث العراقية، تموز 2005، ص 37.

والمكتسبة، على نفس الفرص من المساواة في التعامل امام القانون في ظل الحريات العامة واذا كانت الديمقراطية تعتمد على المواطنة أساسا لبنائها فأن خصوصية المجتمع المدني وشرطه التاريخي هو مفهوم المواطنة، فتطور مفهوم المجتمع المدني مرتبط بتطور مفهوم المواطنة، وقد قال (روسو) (لن نصبح بشراً إلا إذا أصبحنا مواطنين) لأن الدولة الديمقراطية هي الدولة التي تحترم مواطنيها وتدافع عن أمنهم وتوفر لهم الفرص، وتساوي بينهم في الحقوق والواجبات، دون التمييز بينهم دينياً او عرقياً، وموقع الفرد فيها يحدد على أساس الإنجاز والكفاءة والنزاهة والوطنية، وأن هذه الاعتبارات أهم ما يميز المجتمع الحديث عن المجتمع التقليدي، وفي المجتمع المدني يتجاوز أفراد المجتمع الاعتقاد الديني الى مبدأ المواطنة، ويعترفوا بمبدأ الاختلاف في العقيدة الدينية التي يجب ان لا تحول دون الانتساب لمواطنة مشتركة، لان المواطنة توفر آلية العيش وسط التنوع والاختلاف، وتولد جانبي الواجبات والحقوق، وحسب عبدالكريم غلاب فأن (المواطن يأخذ جذره من الوطن، الذي يمنح المنتمي إليه الإقامة والحماية، وان البلاد التي استقامت فيها المواطنة بمفهومها الوطني والإنساني سارت الحياة فيها نحو الأسمى ولا حد للسمو) والمواطنة لا تستقيم في مجتمع مختل التوازن، نتيجة لما تعرض له الفرد من ضغط في ظل دولة الاستبداد جعله يبحث عن ظل يستظل به فلم يجد من ملجأ يهرب اليه غير الهيئات الإرثية التي أعاد ارتباطه بها (القبيلة، الطائفة) ليحقق من خلالها الحماية والأمان في الوقت الذي لم تستطع الدولة ومؤسساتها ان توفراهما له، وفي الوقت الذي استقوى به الفرد بهويته الفرعية فان هذه الهوية استقوت به أيضا والتفاف الأفراد حول هذه الهويات شكل عبئاً على المواطنة بل انتهاكا لها حين تحوّل ولاء الفرد الى ولاء آخر شكل بديلا عن الولاء الوطني فأصبح عائقا امام بناء مواطنة يقف الأفراد داخلها على خط شروع واحد، متساوين في الحقوق والواجبات[14].

المطلب الثاني: ازمة المواطنة في العراق بعد 2003.

بعد التغيرات التي شهدها العراق عقب احتلاله برزت في المجتمع العراقي مفاهيم متنوعة ومبهمة بالنسبة لأفراده منها سياسية واجتماعية وعلمية، وهذا يعد من ثمرات انفتاح العراق على غيره من الامم والشعوب بعد

– خيري عبد الرزاق جاسم، المجتمع المدني في ضوء جدلية العلاقة بين الدولة والمجتمع، مجلة دراسات دولية، العدد (27)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2005، ص27

([14]) شمخي جبر، دولة المواطنة ... دولة المدنية والقانون، موقع مرافئ ...المجلس العراقي للسلم والتضامن، شبكة المعلومات العالمية: www.marafea.org

انغلاقه لفترة طويلة يعلم بها كل فرد من افراد المعمورة من اقصاها الى ادناها، من ابرز تلك المفاهيم مفهوم المواطنة الذي يبدو في ظاهره سهلا ويسيرا لكنه يحمل في طياته معاني وافرة ودلالات عميقة ذات مغازي ومدلولات بالغة الاهمية.

اذ تعد قضية (المواطنة) العراقية من أعقد المشكلات منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة، ويعود ذلك لأسباب عديدة أبرزها: التكوين السياسي، والتكوين الاثني والديني والقومي الذي حدد طبيعة هذا الكيان، كما عمدت النظم الحاكمة التي عرفتها الدولة العراقية لعقود طويلة واتسمت سياستها في الأعم الأغلب بالشمولية والمركزية(المفرطة)، وكانت سبباً أساسياً في عدم أيجاد الحلول الحقيقية لمشكلة (الوحدة الوطنية) من العام (١٩٢١) وحتى العام (٢٠٠٣) إذ كان هناك دائماً جزءاً كبيراً من مكونات الشعب العراقي مهمشاً ومغيباً، واعتماد الحكومات المتلاحقة للقوة المسلحة لقمع إي تهديد يمس وجودها في السلطة أو تحسبه تهديداً للوحدة الوطنية حسب فهمها، وبالتالي لم تكن تقاليد الحوار والتوافق جزءاً من سياسات العراق الحديث، ثم عادت قضية (المواطنة) تطرح نفسها من جديد بعد انهيار النظام عام 2003 وما رافقه من انهيار كامل لمؤسسات وأجهزة الدولة والذي أتاح الفرصة كاملة لمكونات الشعب الأساسية والأقليات أن تعبر عن نفسها وآمالها ومطالبها وتتطلع لبناء الدولة العراقية الجديدة وفقاً لأسس تحفظ لها حقوقها.

وعلى الرغم من ان المواطنة بما فيها من حقوق وحريات حظيت باهتمام الدستور العراقي لعام 2005، اذ افرد الدستور باباً من ابوابه الستة للحقوق والحريات يتكون من (33) مادة وهي النسبة الاعلى التي وصلت اليها الحقوق والحريات في الدساتير العراقية، الا ان نص الدستور على الحقوق والحريات لا يكفي بل يجب ان تكون هناك تشريعات ضامنة لهذه الحقوق والحريات وتحديد سقف زمني لإيجاد تلك التشريعات الضامنة لهذه الحقوق والحريات، بدل من النص على (ينظم ذلك بقانون)، لذلك فان التغاضي عن توفير ضمانات تفعيل آليات مبدأ المواطنة يؤشر ضعف الوعي السياسي بالمواطنة وبالحقوق والحريات حتى لدى النخبة السياسية، ويبدو أن هذه النخبة التي دخلت الساحة السياسية بعد عام 2003 قد أهملت الحقوق والحريات وراحت ترى الواجبات التي يجب أن يؤديها الافراد فحسب، مما أدى الى فقدان شرعية وجودها في المجتمع، وبالمقابل فإن المعني بهذه الحقوق والحريات هو الفرد العراقي، وبفعل تراكمات الماضي الاستبدادي غاب وعي المواطنة عن ذهن الفرد العراقي، بل ما زالت هناك ضبابية لدى غالبية المجتمع العراقي في عدم القدرة على التمييز بين الحقوق التي توفرها المواطنة والمسؤوليات التي تقتضيها،

ومرد ذلك إلى أحوال وطبيعة التنشئة الاجتماعية من جهة، ونمط الثقافة السائدة من جهة، والتراكمات الثقافية والسياسية التي شهدها المجتمع العراقي من جهةٍ ثالثة[15].

لقد تعرض مفهوم المواطنة في العراق لغموض كبير وتشويه وتحريف عن معانيه ومدلولاته التي تترتب عليها حقوق وواجبات مختلفة، وكانت الممارسات السياسية للحكومات التي حكمت العراق وراء هذا الانحراف والتحريف في مفهوم المواطنة والمواطن في العراق المعاصر وبعد الاحتلال الامريكي ، وما نجم عن هذا الاحتلال من تدمير للبنية التحتية للدولة العراقية وتقويض لمؤسساتها تأثر مفهوم المواطنة بما تمخضت عنه السياسات التي انتهجتها إدارة الاحتلال في العراق لا سيما بتعميق شقت الخلافات بين أبناء الشعب العراقي نتيجة فرضها ما سمي بسياسة المحاصصة الطائفية وهو ما أدى لاحقاً الى تمزيق النسيج الاجتماعي العراقي لينعكس ذلك سلباً على شعور العراقيين عامةً بالمواطنة نتيجة أسباب عديدة سياسية واجتماعية واقتصادية وقانونية[16]. ومن خلال النظر إلى المواطنة نرى اليوم تراجعاً لمفهوم المواطنة العراقية بل اصبحت مشوهة الرؤيا امام هوية الانتماءات والولاءات ذات الصفة السياسية الجديدة الممثلة بالتكتلات التي عظمة القومية والطائفية وغيبت عن قصد أو من دون قصد هوية الانتماء إلى العراق وطن الجميع، وهذا ما دفع ويدفع باندلاع الازمات السياسية[17]. وهذا الامر ادى إلى قيام المواطن بصرف مشاعر المواطنة من خلال الانتماءات الجزئية والثانوية القبلية والعشائرية، فالدولة لم تعد كياناً لاحتواء المواطن بل هي قد تضاءلت لصالح البلدة والقرية والقبيلة وبالشكل الذي يشخص الوطن ويفقد هوية الامة، فالمواطن العراقي يشعر بأنه مغيب ولا وجود له، مما أثر ذلك سلباً على انتماؤه الوطني وفقدان الشعور بالمواطنة، فالموروث التاريخي المتراكم من الاستبداد والانفراد بالرأي وإقصاء الطرف الأخر الذي اتسمت به ثقافة الخضوع قد انتقل(بشكل عفوي) إلى الثقافة العامة للمجتمع وانغرز في العقل الجمعي العراقي، جعل السمة الأساسية للثقافة المجتمعية العراقية بانها ثقافة سلبية إقصائية، الأمر الذي أدى إلى تعطيل التوجه نحو بناء هوية وطنية عراقية، وان غياب المؤسسات الوطنية وعدم المساواة والاقصاء والتهميش الذي ساد الحياة السياسية

([15]) وليد سالم محمد، مأسسة السلطة وبناء الدولة – الامة (دراسة حالة العراق)، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص281.

([16]) وصال نجيب العزاوي، المواطنة بين الثوابت والمتغيرات، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2008، كلمة العدد.

([2]) محمود سالم السامرائي، مصدر سبق ذكره، ص15.

بعد الاحتلال الامريكي للعراق لم يسمح بظهور كيان عراقي وطني يعطي للمواطن العراقي حس الانتماء وشعور الوحدة الوطنية، فعندما تُؤسس الدولة وفق الانتماءات العرقية والطائفية الضيقة، وعندما لا تؤمن الدولة حقوق مواطنيها ولا تتمكن من توفير أبسط السبل لحمايتهم من القتل والظلم والتهجير فعند ذلك تغيب المواطنة ويصبح الامر سالكاً ومناسباً لنمو الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية بسبب فكرة الانتماء والولاء والتضامن الوطني بين اعضاء الجماعة السياسية المكونة للدولة ويصبح التعايش صورياً هشاً واحياناً قسرياً قائماً على الاكراه المستند الى القوة[18].

وعند النظر في المشهد الاجتماعي والسياسي في العراق ومحاولة تفحص الانتماءات تبين ان الانتماءات الفرعية تتجاذب الافراد فتسلبهم هويتهم الوطنية مستبدلة اياها بهوية اخرى اذ يصبح الإنسان منتمياً إلى تنظيم معبِّر عن مصالح جماعة معينة، وليس إلى الوطن المعبِّر عن مصالح كل أبنائه، وصولاً الى تحول ولاء الشخص لشخص آخر، أو لأشخاص معينين ومحددين، وليس لشركائه من المواطنين في الوطن بشكل عام، ولقانونه ومؤسساته الدستورية بشكل خاص، فالواقع العراقي ذو الالوان المتعددة (القومي والاثني والديني والطائفي) والتركيبة المتنوعة لوحداته الاجتماعية، والتي تعد واقع سوسيولوجي لا يمكن عبوره او تجاوزه في أي مشروع سياسي او اجتماعي، فمن غير المنطقي تجاهل او اهمال لهذا التنوع، لان نكران هذا التعدد يعني اقصاء فئات وهيمنة واحتكار اخرى للقرار والسلطة، في ظل الاقصاء والتهميش حتى وان كان ضد الاقلية يتحول المشروع الى مشروع قومية بعينها او دين بذاته او طائفة ما، أثناء صياغة أي مشروع سياسي معِّبر عن تطلعات هذا الواقع والمساواة بين المواطنين انطلاقا من مبدأ المواطنة، الذي هو اشتقاق من مفهوم الوطن، والذي يقوم على تعريف البشر (الشعب) انطلاقاً من انتمائهم الى الارض/ الوطن[19].

وان بناء المواطنة لا يمكن ان يتم على قاعدة اقصاء وتهميش بعض الفئات والشرائح على قاعدة الاختلاف وإنما يكون على قاعدة التنوع الثقافي المتوفر في المجتمع، وذلك لان المواطنة ليست هوية جامدة

([18]) امل هندي الخزعلي، التعايش السلمي في العراق: ضمانات النجاح وآليات التفعيل، أعمال المؤتمر العلمي السنوي لكلية العلوم السياسية والاجتماعية، جامعة السليمانية، 2011، ص180

([19]) شمخي جبر، مصدر سبق ذكره.

وانما هي حيوية ومفتوحة على جميع الروافد والمكونات وان أي اقصاء او تهميش لأي طرف بدعوى الاختلاف فانه يقود حتماً الى التمييز والابعاد وهذا ما يؤسس لحروب اجتماعية مفتوحة على كل الاحتمالات بما فيها العنف المسلح والذي يؤثر سلباً على وحدة المجتمع واستمرار عقد الثأر والانتقام بشتى اشكاله[20].

ولذلك فان أزمة المواطنة هي لا تنبع من داخلها، بقدر ما هي متأتية من خارجها، أي من التحديات التي تجابهها فتجعل كل جماعة فرعية تستقطب مشاعر الولاء لهويتها الفرعية على حساب الهوية الوطنية، وهو ما يؤدي إلى أزمة المواطنة وهي حالة من التوتر والتمزق الوجداني، الذي ينمي التمركز على الذات ويدفع إلى التعصب والتمييز العرقي أو الديني أو الطائفي ويقلل من فرص التسامح والتفاهم والحوار، والحال أن أزمة المواطنة في العراق هي قبل كل شيء أزمة حرية وازمة وعي بها وأزمة تفاهم وحوار مع الآخر، وأزمة دولة لم تنضج، وأزمة نظام سياسي يتجاوز على حقوق المواطن وإنسانيته[21].

وتعود إشكالية المواطنة في العراق إلى عدة اسباب منها:[22].

1- تعدد وتنوع واختلاف المكونات الاجتماعية والثقافية التي تبدأ بالقومية والدين واللغة وتنتهي بالقبيلة والطائفة رغم محدوديته نسبةً لمجتمعات اخرى اكثر تنوعاً الا انها لم تعان من هذه المشكلة.

2- تعدد الولاءات والانتماءات، التي تستقطب كل واحدة منها مشاعر الولاء الاجتماعي حولها.

3- النزعة الابوية البطريكية التي تسيطر على البنية الفكرية والاجتماعية والثقافية، التي تقوم عليها علاقات القرابة وصلة الدم وما يرتبط بها من قيم وأعراف وعصبيات عشائرية ما زالت تمارس تأثيرها على طرائق التفكير والعمل والسلوك وعلى منظومة القيم والمعايير وقواعد السلوك وشبكة العلاقات الاجتماعية.

ان مما لاشك فيه ان أثر التوزيع العرقي والطائفي على المواطنة أصبح واقع حال ملقياً بظلاله على كاهل العملية السياسية منذ نشأتها وتمثل ذلك بتعين سلطة الائتلاف المؤقتة بعد عام 2003 مجلس الحكم واضعة بصمة المحاصصة الطائفية والعرقية على كل المراحل اللاحقة للعملية السياسية، وامتد بدوره حتى وصل الى اللجنة التحضيرية لكتابة الدستور، وتم تقسيم السلطات على اساس طائفي فرئاسة الجمهورية

([20]) محمد محفوظ، الاصلاح السياسي والوحدة الوطنية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2004، ص45.

([21]) إبراهيم الحيدري، الولاءات العشائرية والطائفية وإشكالية الهوية في العراق، البحث المقدم الى الملتقى الفكري الأول للحوار الوطني، وزارة الدولة لشؤون الحوار الوطني، بغداد، 2009، ص3.

([22]) المصدر نفسه، ص2.

اصبحت من نصيب المكون الكردي ورئاسة الوزراء اصبحت من نصيب المكون الشيعي ورئاسة مجلس النواب اصبحت من نصيب المكون السني، وتكرر التقسيم العرقي والطائفي في تركيب الوزارات فاتحاً لنفوذ هذا الشكل من المحاصصات لكل المراتب الادنى للحكومة، وهنا لا يمكن إنكار المدلولات الخطرة لهذه المحاصصة التي تقوض الامل بإنجاز مواطنة عراقية كاملة وسليمة من خلال تأكيدها على الهوية والولاء للطائفة والعرق والمذهب على اساس الهوية العراقية[23]، فالحقيقة التي ظهرت ان افرازات ما بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003، اظهرت حالة عدم الاندماج بين مكونات الشعب العراقي عمل على تكريسها الاحتلال، فأصبحت المناطق العراقية التي تتسم بالتعدد الثقافي والديني والقومي ان تبدو ذات انتماءات وهويات فرعية

وهنا لا يمكن تغافل ان ضعف المواطنة ما هو الا جزء من ازمة الهوية، والذي هو بالأساس منحدر من عجز الدولة عن تحقيق وحدة وطنية فاعلة، جراء استشراء الولاءات القومية الفرعية Sub national groupings وعدم التمكن من تحقيق وظيفة الدولة الاساسية بخلق دولة– امة Nation- state وإعطاء معنى كامل لمفهوم المواطنة[24].

المبحث الثاني: التحديات التي تواجه المواطنة.

بالرغم من مرور اكثر من عقد من الزمان على سقوط النظام السياسي في العراق عام 2003، وعلى الرغم من اتخاذ سلسلة من الاجراءات وانجاز العديد من المهام التي ترمي إلى بناء نظام سياسي ديمقراطي جديد يقوم على اسس دستورية سليمة تتجسد فيه مبادئ الديمقراطية الحقيقية وتصان فيه الحقوق والحريات العامة، لكن البلد لا زال يواجه جملة من التحديات المتفاقمة والتي تقف في وجه بناء هوية وطنية جامعة ومنظمات مجتمع مدني حقيقية ومعبرة وتحول ديمقراطي صحيح وسليم، نحاول في هذا المبحث الوقوف على التحديات التي تواجه المواطنة ومنظمات المجتمع المدني والديمقراطية في العراق بعد 2003.

المطلب الاول: الاسباب التي ادت إلى ضعف المواطنة.

هناك جملة من الاسباب ادت إلى ضعف المواطنة خاصة بعد 3002 يمكن تلخيصها بالاتي:–

([23]) رند رحيم فرانكي، تقرير رقم واحد عن الوضع في العراق، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد (297)، بيروت، 2003، ص80

([24]) رعد عبد الجيل علي، التنمية السياسية مدخل للتغيير، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2002، ص121.

1- من العوامل المؤثرة في البنية السياسية في الدولة والنظام السياسي الانقسامات ذات الطبيعة العشائرية والطائفية والعرقية، التي تكون لنا مجتمعاً يتسم بتعددية سلبية، يقابل ويضاد المجتمع السياسي المدني، وهو المجتمع الذي يستدعي قيامه إضعاف الجوانب السلبية للتعددية المجتمعية، وبناء تقاليد تعددية ايجابية تسهم في تأسيس دولة حديثة ونظام سياسي مدني[25]. فقد كان حل الدولة العراقية خطأ وخطيئة استراتيجية دفعت المواطن للاحتماء بهويات طائفية أو أثنية أو عشائرية أو مناطقية على حساب الهوية العراقية الوطنية الجامع، والإشكالية تكمن ليس في وجود الهويات المحلية الاثنية أو تنوعها، إنما في تسييّسها والتي اتخذت في كثير من الأحيان صيغة التسييس العنيف المسلح، ففي العراق يعتقد البعض إن هناك صعوبة في تحقيق المواطنة الحقيقية الفاعلة والايجابية في المجتمع، وذلك لعدم وجود مجتمع متجانس بسبب وجود الانقسامات الاجتماعية فيه.

2- كان للعامل الخارجي الاثر الكبير في على المواطنة، اذ خلف الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 حالة من عدم الاستقرار، بالإضافة إلى الدمار الذي لحق بالبنى التحتية، فالمشروع الامريكي بنى على تهييج العواطف وعلى استثارة النعرات الطائفية لإلغاء المشروع الوطني، وتبني الاحتلال المشاريع الطائفية ويدفع لها ويدافع عنها مدعوماً بترسانة عسكرية هائلة، وبخزين مالي كبير، وبألة إعلامية هائلة، فالاحتلال زاد المشهد العراقي تعقيداً حين شرعن للانقسام العمودي في المجتمع على أُسس طائفية مذهبية، فقد ساهم بشكل فعال في تغييب الهوية الوطنية بسبب الغاء المقومات الاساسية للدولة العراقية وفشله في تأسيس بنى حكومية جديدة متوازنة اذ تم تكريس الانتماءات والولاءات العرقية والطائفية في جميع مفاصل الحكومة واجهزتها الامنية والتنفيذية وهذا ما ادى إلى فشل الدولة في تأمين الحماية للمواطنين وسيادة التهميش والاقصاء والظلم وبالشكل الذي جعل الوضع السياسي المتأزم ان يتيح الفرصة لنمو الهويات الفرعية على حساب الهويات الوطنية[26].

([25]) عبد الجبار أحمد عبد الله، العالم الثالث بين الوحدة الوطنية والديمقراطية، دار الشئون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠١٠، ص ٢٠٢

([26]) امل هندي الخزعلي، التعايش السلمي في العراق: ضمانات النجاح وآليات التفعيل، أعمال المؤتمر العلمي السنوي لكلية العلوم السياسية والاجتماعية، جامعة السليمانية، 2011، ص184

3- فشل النظام السياسي في تحقيق اندماج اجتماعي بين مكونات المجتمع المختلفة، وفشله في بناء هوية وطنية عراقية جامعة لكل مكونات المجتمع، والسبب في ذلك يرجع إلى الخلل الذي رافق طبيعة تشكيل السلطة السياسية، فانعدام التوازن بين مؤسسات الدولة من ناحية وبين مكونات المجتمع من ناحية اخرى لصالح شخص الماسك بالسلطة، ادى في المحصلة إلى ان يكون النظام هو الحاضن للدولة بدلاً من ان تكون الدولة هي الحاضن للنظام، الامر الذي انعكس سلباً على التكوين الاجتماعي للمجتمع العراقي من جهة، وعلى قدرته في الاندماج والتكامل من جهة أخرى، ومن ثم عدم القدرة على تعبئة المجتمع في بناء الدولة والامة، مما عنى أن هناك خللاً في بناء المواطنة والهوية الوطنية، فظهور أزمات التغلغل والتوزيع والمشاركة والشرعية والاندماج والهوية اوجدت شرخاً عميقاً في جدار الهوية الوطنية، فبدلاً من ان يكون هناك ولاءً واحداً للدولة فحسب، أصبحت هناك ولاءات فرعية تنافس الولاء للدولة، وتعلو عليها احياناً وهو ما يعني فقدان الاندماج وفقدان حس الانتماء المشترك لهوية وطنية عراقية[27].

4- أفضى انهيار النظام السياسي في العراق إلى بروز القوى الاجتماعية والسياسية والدينية التي كان لكل منها هويتها المميزة ومرجعيتها الخاصة، ومن ثم انغماسها في الحقل السياسي لتتنامى على إثر ذلك ظاهرة التخندق والانكفاء على الذات بين المكونات المجتمعية العراقية بشكل عمق من أزمة المواطنة والهوية الوطنية العراقية، ويمكن القول إن تفاقم الفساد داخل الدولة، وهجرة العقول العلمية، وضعف سيادة القانون، وتدني هيبة الدولة والإحباط والتخلف الذي يعاني منه المجتمع كل ذلك شكل أسباباً أدت إلى غياب المشاركة السياسية وأضعفت المواطنة وأثرت الوحدة الوطنية بشكل كبير.

5- شعور الفرد العراقي بأنه مغيب ولا وجود له اصلاً، وتأثير ذلك على انتماؤه الوطني وفقدان الشعور بالمواطنة، وعلى ما يبدو، فإن هذا الموروث التاريخي المتراكم من الاستبداد وثقافة الخضوع قد انتقل–بشكل عفوي– إلى الثقافة العامة للمجتمع وانغرز في العقل الجمعي العراقي، ليجعل السمة الأساسية للثقافة المجتمعية العراقية بانها ثقافة سلبية إقصائية، الأمر الذي أدى إلى تعطيل التوجه نحو بناء هوية وطنية عراقية، رغم إدراك الجميع بإن ثقافة المشاركة هي إحدى الأدوات المهمة في بناء وتطور أي مجتمع، الذي أساسه الرئيس هو الاتفاق بين أبناء المجتمع العراقي على شكل العملية السياسية، والتزام النخب بعدم تجاوزها لحدود السلطة بما يؤسس ديمقراطية سليمة، حتى بات التحدي الأكبر الذي يواجه الشعب العراقي

([27]) وليد سالم محمد، مصدر سبق ذكره، ص257.

في الوقت الحاضر بشأن موضوع الدولة لا يتمثل في عملية بناء أجهزة الدولة ومؤسساتها فحسب، ولكن في إعادة تأسيس مفهوم الدولة في وعيهم وثقافتهم السياسية[28].

6- مقابل ذلك مازال فالأداء الحكومي في العراق دون المستوى المطلوب فيما يتعلق بالمواطنة وحقوقها وحرياتها، فما زال معدل البطالة بين صفوف المواطنين بارتفاع مستمر مقابل ارتفاع معدلات الاسعار وتردي الخدمات التي اصبحت الشغل الشاغل للمواطن العراقي، والتي جعلته مستعداً للتضحية بكل مواطنيته وبكل حرياتها وحقوقها مقابل حقوق محددة تُعينه على العيش، فما يحصل في العراق حالياً يؤكد على عمق الازمة المتفاقمة بفعل الشعور المتزايد لدى غالبية أبناء الشعب العراقي بتقصير وفشل مؤسسات الدولة، وفي مقدمتها مجلس النواب الذي من المفترض انه يجسد إرادة الشعب، وكذلك الحكومة التي ينبغي ان تتصدى لمهمة تحويل التشريعات لا سيما تلك التي تصب في خدمة المواطن إلى واقع ملموس، حتى السلطة القضائية لم تسلم من التقصير في مجال خدمة المواطن، وبالنتيجة لا زال الشعب العراقي يعاني وعلى جميع الاصعدة.

7- وقدر تعلق الامر بالأداء الحكومي يمكن القول انه كان بعيد كل البُعد عن دوره في تعزيز الوحدة الوطنية وتنمية روح المواطنة الحقيقية في المجتمع، ففي المجال السياسي يمكن الاشارة هنا إلى الصراع الكبير والطويل على المناصب بين السياسيين العراقيين، ومحاولة كل كتلة أو كيان الحصول على اكبر قدر من المناصب، فلا يتم تشكيل الحكومة الا بعد مرور اربعة أو خمسة اشهر على الانتخابات بسبب التنافس والصراع المرير على المناصب والحقائب الوزارية، اما في المجال الامني خاصة في ظل هذه الظروف الصعبة التي يمر بها العراق، اذ يعيش المواطن وضعاً امنياً غاية في الصعوبة بعد سيطرة الجماعات المسلحة على اجزاء من محافظات (نينوى وصلاح الدين كركوك والانبار وديالى)، ادى ذلك إلى هجرة الكثير من العوائل من اماكن سكانها والعيش في مخيمات اللاجئين في ظل الظروف القاسية التي يعيشونها في تلك المخيمات، اما في المجال الخدمي فانه ليس بأفضل حالاً من المجالات الاخرى، اذ يشهد المجتمع نقصاً كبير في الخدمات المقدمة للمواطنين، هذا الامر ادى إلى دفع بعض مكونات الشعب العراقي إلى المطالبة بالانفصال واعلان دولة خاصة بهم (وهنا نتحدث عن الكرد الذين يريدون الانفصال عن العراق

([28]) مجموعة باحثين، التحولات الديمقراطية في العراق: القيود والفرص، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2005، ص18.

وتأسيس الدولة الكردية)، ومطالبة مكون اخر باعلان الاقليم (وهنا نتحدث عن السنة، الذين يريدون انشاء اقليم خاص بهم بسبب سياسات الحكومة تجاههم)، حتى الشيعة لم يكن حالهم بأفضل من ذلك، اما المكونات الاخرى من المسيحين والايزيدين والشبك والتركمان وغيرهم فقد تعرضوا للكثير من الظلم والاضطهاد سواء من قبل الحكومة أو من قبل الجماعات المسلحة، ففي ظل هذا الوضع القاسي والصعب وفي ظل سياسة الحكومة تجاه الشعب كيف يمكننا الحديث عن مواطنة حقيقية، وكما ذكرنا سابقاً ان المواطنة هي حقوق وواجبات، واهم الحقوق التي يجب ان يتمتع بها الانسان هي الحق في الحياة، فالحقوق مسلوبة والحريات مضيق عليها وابسط الخدمات غير متوفرة خاصة ونحن نعيش في واحد من اغنى بلدان العالم.

المطلب الثاني: آليات تعزيز المواطنة.

إن التركيز والتثقيف على مبدأ المواطنة في خضم هذه الظروف الاستثنائية التي يمر بها العراق أصبح مطلباً ملحاً لتعميق الاتجاه الساعي إلى بناء دولة القانون والمؤسسات على أسس وطنية صحيحة تتجاوز كل الأطر والخلافات والمصالح الحزبية والطائفية الضيقة، هذا البناء هو الضمان الوحيدة في حماية الحقوق والحريات الاساسية التي يجب ان يتمتع بها المواطن العراقي وتعميق وتغليب الشعور بالمواطنة على الشعور بأي انتماء أو ولاء آخر لان ذلك هو الشرط الوحيد في منح الحرية التامة وتحقيق مبدأ المساواة بين المواطنين دون تمييز.

إن تعزيز مفهوم المواطنة يرتبط بالهوية الوطنية، بمعنى تعزيز الشعور لدى جميع المكونات بالانتماء إلى هذا البلد، وهذا الشعور ينمي الوعي بالذات لدى الافراد والوعي بالآخر، والوعي بالمواقف والسلوك، وكل ذلك يسهم في بناء المجتمع والحفاظ على شبكة نسيجه الاجتماعي والحضاري[29]. وهنالك جملة من النقاط يجب التأكيد عليها من أجل تعزيز المواطنة العراقية منها:

1- تأسيس العلاقة بين مكونات المجتمع والدولة على اسس وطنية تتجاوز كل الاطر والعناوين الضيقة، اذ يكون الجامع العام لكل المكونات والتعبيرات والاطياف هو المواطنة والتي لا تعني فقط جملة الحقوق والمكاسب الوطنية المتوخاة وانما تعني ايضاً جملة من الواجبات والمسؤوليات العامة الملقاة على عاتق كل مواطن،

([29]) مجموعة باحثين، المواطنة في مواجهة الطائفية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام، 2009، ص69.

واعطاء دفعات متتالية من الاهتمام بنظام العلاقات والتواصل بين مكونات المجتمع والاستمرار في ازالة مكونات الشعور بالإقصاء او التهميش او تدني المشاركة الفعالة، والتأكيد على مختلف الشروط والروافد التي تقضي إلى ارساء مبدأ المواطنة بكل مستوياته.

2- المواطنة هي الرابطة الاجتماعية الأبرز التي تعبر عن المجتمع وهويته الخاصة والمتجسدة في مصالحه المشتركة، وتتميز بأنها الجامع الرئيس للمواطنين بدون أي فروقات قومية أو قبلية أو عرقية، اذ يمكن القول إن بناء قيم المواطنة على أسس مبادئ حقوق الإنسان لها أهمية كبيره في بناء ديمقراطي سليم للمجتمعات، لذلك فإن هذه الحقوق تحتاج إلى حماية وضمانات، وهذه الضمانات تكفلها الدولة عن طريق سلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية، مع الاعتراف بإن المواطنة تقوم على نظام يعترف بالتناقض والخلاف في المصالح الاجتماعية، لتحقيق المساواة بين فئات المجتمع الواحد بما يحقق ويضمن الاستقرار في المجتمعات.

3- التركيز على ابراز مبدأ المواطنة وذلك بتوسيع رقعة ومساحة المشاركة في الشأن العام شريطة توافر استعدادات حقيقية عند جميع الشرائح والفئات لتحمل مسؤولياتها ودورها في الحياة العامة، والعمل على نشر وشيوع قيم ثقافة المواطنة، بما لها من تأثير كبير في تأسيس الهوية الوطنية العراقية ، والاندماج الاجتماعي، ومن ثمَّ ترسيخ الوحدة الوطنية العراقية، فضلاً عن شروع الدولة بتنمية اقتصادية شاملة ترفع من المستوى المعاشي لأفراد المجتمع ومعالجة مشاكل الفقر والبطالة وتوفير الضمان الاجتماعي لإفراد المجتمع.

4- تعزيز الكرامة الإنسانية وهي شرط ضروري والتركيز عليه في المجتمعات العربية والعراقية على وجة الخصوص التي تهان فيها كرامة الانسان وتهدر حقوقه وتهدر حياته في العديد من الاوقات إلى درجة ان المواطن العراقي لم يعد امنا بين اهلة وفي بيتة حتى لو لم يمارس عملا سياسياً معينا، ويكفي النظر إلى ظاهرة القتل على الهوية، او الاعتقال بداعي الشبة، والارهاب باسم الدين أو ارهاب السلطة، وسيادة القانون والمساواة السياسية، اذ يكون جميع المواطنين خاضعين للقانون بغض النظر عن الاختلافات العرقية، والاجتماعية، والدينية، والمذهبية، والثقافية[30].

([30]) عبير سهام مهدي، رؤية مقترحة لإعادة تشكيل مفهوم المواطنة في العراق الجديد، المجلة السياسية والدولية، عدد 16، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2010، ص104.

5- تنمية الترابط بين كافة الجماعات الاثنية داخل الجماعة الوطنية بما يؤدي إلى تلاحمهم واندماجهم في كيان اجتماعي- سياسي واحد، بمعنى إن يكون ولاء أعضاء هذه الجماعة جميعاً للدولة، أو للكل الذي ينتمون إليه على حساب الولاء للجزء، بعبارة أخرى إن يتقدم ولائهم للوطن الواحد على حساب أي ولاء محلي.

6- أهمية الحوار كوسيلة للتعبير عن الرأي وأسلوب للحياة وتأطير لتحقيق التعايش من خلال منهجية شاملة تلتزم بالأصول والضوابط الوطنية، فالاختلاف والتنوع الفكري سنة كونية وحقيقة تاريخية لذا لا يمكن إلغاؤه وتجاوزه وإنما بضبطه وتحري الحقيقة والموضوعية والعدل، وتحديد مرجعيته بالدستور والثوابت الوطنية.

7- ضمان حرية التعبير وفق الضوابط الدستورية والقانونية المعتبرة والتأكيد على ضرورة محاسبة من يمس الثوابت الوطنية والمصالح المتفق عليها أو حريات الآخرين[31].

يتضح مما تقدم فإن تعزيز مفهوم المواطنة من خلال تكريس مبدأ المساواة والعدالة بين جميع المواطنين العراقيين يوفر آفاقاً وفرصاً واسعة للتعايش السلمي، ويمكن أن يمهد الطريق لتحقيق الاندماج الاجتماعي وذلك بفعل تنامي الشعور لدى الجميع بأنهم يعملون ويعيشون معاً من أجل مستقبلهم المشترك ويكون للجميع حضور ومشاركة حقيقية في بناء المجتمع والدولة، أضافة إلى الانتفاع من ثروات البلد ومقدراته دون تمييز، وبالتالي يشعر الجميع بدورهم ومكانتهم في المجتمع والدولة والأهم أنهم يشعرون بأن كرامتهم مصانة، وهذا هو أساس التكامل الاجتماعي والسياسي.

الخاتمة

([31]) أحمد محمد الكبيسي، الوحدة الوطنية مفاهيمها وإبعادها شبكة المعلومات العالمية www.almethaq.info

يشهد العراق منذ 2003 تغير جذري يتمثل بإعادة بناء الدولة العراقية على اسس جديدة، والملاحظ ان هذا البناء الجديد رافقه انحسار الهوية الوطنية والشعور بالمواطنة والانتماء الحقيقي للبلد، وذلك من خلال طغيان الولاءات الفرعية على حساب الولاء للعراق، وبالنتيجة فان هناك مشاكل وتحديات كبيرة تواجه البلد، ولا يمكن الخروج من حالة التشظي والشرذمة الا من خلال الوحدة الوطنية المبنية على المصالحة الحقيقية القائمة على اساس المواطنة، فضعف الهوية الوطنية قد يكون مدخل للتدخلات الخارجية (وهذا ما نلاحظه اليوم)، وما تعرض له مفهوم المواطنة من اهتزازات عنيفة وخطيرة بعد 2003 بسبب الاجراءات التعسفية التي قامت بها الادارة الامريكي وذلك من خلال توظيف التنوع العرقي سياسياُ لخدمة مصالحها بالشكل الذي حول الانتماء والولاء للوطن الى الانتماء والولاء للطائفة والعشيرة والقومية والمذهب مما ادى الى حالة من القتل على الهوية راح ضحيتها الالاف من ابناء الشعب العراقي.

وعلى الرغم من كل ما حصل الا ان الامل لم ينقطع بعد في بناء المواطنة والهوية الوطنية باعتبارها الخيار الوحيد القادر على المحافظة على العيش المشترك والتعايش السلمي ونبذ العنف والقتل والتهميش والتهجير وتعزيز الولاء والوحدة الوطنية، فالتركيز والتثقيف على مبدأ المواطنة في هذه الظروف الاستثنائية أصبح مطلباً ملحاً لتعميق الاتجاه الساعي إلى بناء دولة القانون والمؤسسات على أسس وطنية صحيحة تتجاوز كل الأطر والخلافات والمصالح الحزبية والطائفية الضيقة، هذا البناء هو الضمانة الوحيدة في ضمان وصيانة الحقوق والحريات التي يجب ان يتمتع بها المواطن وتعميق الشعور بالمواطنة على الشعور بأي انتماء أو ولاء آخر لان ذلك هو الشرط الوحيد في تحقيق مبدأ المساواة بين المواطنين دون تمييز وبناء هوية وطنية موحدة.

المصادر

اولاً: الكتب

1- ابن منظور، لسان العرب لساف العرب، ج15، دار صادر للطبع والنشر، بيروت، 2000، ص231.
2- المنجد في اللغة, ط 20, دار المشرق، بيروت، 1986.
3- برهان غليون، نقد السياسة: الدين والدولة، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، القاهرة، 1993.
4- رعد عبد الجيل علي، التنمية السياسية مدخل للتغيير، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2002، ص121.
5- عزمي بشارة، في المسألة العربية مقدمة لبيان ديمقراطي عربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007.
6- عبد الجبار أحمد عبد الله، العالم الثالث بين الوحدة الوطنية والديمقراطية، دار الشئون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠١٠.
7- عبد الغفار شكر، المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية، دار الفكر، دمشق، 2003.
8- علي خليفة الكواري وأخرون، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.
9- سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة، 1995.
10-فالح عبد الجبار، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق، مركز ابن خلدون بالاشتراك مع دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، 1995.
11-مجموعة باحثين، التحولات الديمقراطية في العراق: القيود والفرص، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2005.
12-مجموعة باحثين، المواطنة في مواجهة الطائفية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام، 2009.
13-محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997.
14-محمد احمد درويش، العولمة والمواطنة والانتماء الوطني، عالم الكتب، القاهرة، 2009.
15-محمد محفوظ، الاصلاح السياسي والوحدة الوطنية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2004.
16-وليد سالم محمد، مأسسة السلطة وبناء الدولة – الامة (دراسة حالة العراق)، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2014.

17-ياسر خالد عبد بركات، مبدأ المواطنة: استحقاق الدستور الدائم، مركز المستقبل للدراسات والبحوث، بيروت، 2005.

ثانياً: المجلات

1- إبراهيم الحيدري، الولاءات العشائرية والطائفية وإشكالية الهوية في العراق، البحث المقدم الى الملتقى الفكري الأول للحوار الوطني، وزارة الدولة لشؤون الحوار الوطني، بغداد، 2009.

2- أمل هندي الخزعلي، دور مؤسسات المجتمع المدني في التغيير الديمقراطي، مجلة أوراق عراقية، العدد (3) مركز الفجر للدراسات والبحوث العراقية، تموز 2005.

3- خيري عبد الرزاق جاسم، المجتمع المدني في ضوء جدلية العلاقة بين الدولة والمجتمع، مجلة دراسات دولية، العدد (27)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2005.

4- حسين درويش العادلي، المواطنة الديموقراطية والفاعلية الاجتماعية، مجلة الإسلام والديموقراطية، عدد(10) منظمة الاسلام والديمقراطية، بغداد، 2005.

5- امل هندي الخزعلي، التعايش السلمي في العراق: ضمانات النجاح وآليات التفعيل، أعمال المؤتمر العلمي السنوي لكلية العلوم السياسية والاجتماعية، جامعة السليمانية، 2011.

6- رند رحيم فرانكي، تقرير رقم واحد عن الوضع في العراق، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد (297)، بيروت، 2003.

7- عبير سهام مهدي، رؤية مقترحة لإعادة تشكيل مفهوم المواطنة في العراق الجديد، المجلة السياسية والدولية، عدد 16، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2010.

8- وصال نجيب العزاوي، المواطنة بين الثوابت والمتغيرات، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2008، كلمة العدد.

9- ليث زيدان، مفهوم المواطنة في النظام الديمقراطي - التربية المواطنية، الحوار المتمدن-العدد: 1933 - 1 / 6 / 2007

10- محمود سالم السامرائي، المواطنة والديمقراطية، مجلة دراسات اقليمية، العدد (13) مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، 2009، ص15.

11- مها عبد اللطيف، معوقات بناء ثقافة سياسية مشاركه في العالم الثالث، مجلة دراسات استراتيجية، عدد(3)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 1998، ص183

13- يوسف كوران، مقدمة لفهم فكرة المواطنة، إصدارات الاتحاد الوطني الكوردستاني، بغداد، (د.ت)، ص 11

ثالثاً: الانترنيت

1- أحمد محمد الكبيسي، الوحدة الوطنية مفاهيمها وإبعادها ، شبكة المعلومات العالمية www.almethaq.info

2- شمخي جبر، دولــة المواطنــة ... دولـة المدنيـة والقانــون، موقع مرافئ ...المجلس العراقي للسلم والتضامن، شبكة المعلومات العالمية : www.marafea.org

3- علي خليفة الكواري، المواطنة في الدول العربية، شبكة المعلومات العالمية: http://www.Arabsfordemocracy.org